التجارة والتنمية: تنوّع الاتجاهات وتفاوت في الفعالية

2007/9/15

عبد الحليم فضل الله

تهيمن المقاربة النيوليبرالية كما هو معروف على العلاقات الاقتصادية الدولية والسياسات العامة، لكنها ليست المقاربة الوحيدة، فأروقة المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الهيئات تضج بنماذج بديلة، لكنها تتعرض للقمع الفوري إذا كان شأنها المس بمصالح الدول الكبرى، أو تتحول إلى أدب اقتصادي صرف يجري إهماله.

في هذا السياق يأتي تقرير "التجارة والتنمية" لعام 2007، الصادر عن "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" (الاونكتاد)، والذي يرسم توجهات شديدة التمايز عن التيارات العالمية المهيمنة، معبراً ربما عن وعي متزايد في المحيط القريب لدوائر صنع القرار الاقتصادي العالمي بإخفاق العولمة الليبرالية، ومسؤوليتها عن تضخيم التفاوتات والتوترات الاجتماعية وأحياناً السياسية. ويبدو هذا التمايز خصوصاً في موارد النقاش التالية: مستوى حضور الدولة في مجالها الاقتصادي الخاص، طريقة ترتيب الأولويات بين العلاقات التجارية المعولمة والتعاون الإقليمي، وحدود التحرير الممكن للتجارة والتبادل الدوليين. لكن لنتذكر هنا أنّ وكالات الأمم المتحدة المتخصصة كالاونكتاد والبرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة (UNDP)، و"لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا" (ESCWA) وغيرها.. ما زالت تتجنب المواجهة المباشرة مع الإيديولوجية النمطية التي تنتجها وتعممها المنظمات الثلاث: صندوق النقد والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

يؤكد تقرير "الاونكتاد" على أهمية زيادة الصادرات الدولية في التنمية والتطوير، لكنه ينبه الدول النامية تحديداً من مخاطر سياسات سعر الصرف العائم، ومن النقص في عناصر الحماية اللازمة للوقاية من "التقلبات الاعتباطية"، وهذا يتضمن دعوة للعودة إلى نظام مركب من الصرف العائم والمدار. وقد حذر التقرير من عولمة التبادل على حساب التكامل الإقليمي، ومن الاكتفاء بتحرير التجارة دون اتخاذ "إجراءات منسقة ومشتركة في مجالات السياسات العامة"، كما أشار إلى أن الاتفاقات التفضيلية الثنائية والإقليمية التي تعقدها الدول النامية من دون احتراس، ستؤدي إلى الحد من التدخل الحكومي الذي يقوم بدور هام في "نمو الصناعات التنافسية على المديين المتوسط والطويل".

يتضمن التقرير جملة مبادئ تتعارض إلى حد كبير مع تلك التي تعمل على فرضها المؤسسات الدولية المسيطرة، ما يعيدنا إلى الربع الثالث من القرن الماضي، وقت راجت السياسات الحمائية بهدف تعزيز التنمية والمنافسة. ومن أهم هذه المبادئ:

أولاً: ليس مهماً زيادة التجارة لتحقيق التنمية بل المهم تعزيز القدرة على الإنتاج، هذا يعني أنّ نمو المبادلات الدولية يرتبط بالنمو والتقدم ووفرة الموارد وليس العكس. ما ينبغي ذكره هنا هو أنّ التمسك بتحرير التجارة كأساس لتعظيم المنافع يستند إلى النظريات التقليدية في التجارة الدولية، وعلى رأسها نظرية المزايا المقارنة لديفيد ريكاردو، لكنه يواجه اليوم تحدي التيارات الحديثة التي أسس لها العديد من الاقتصاديين المعاصرين وفي مقدمهم "بول كروغمان، الذين أعادوا التذكير بأهمية الحماية والتدخل الحكومي الانتقائي، وشككوا بواقعية مبدأ المنافسة التامة، ورأوا أن القطاعات الناشئة تحتاج إلى الحماية لفترة من الزمن حتى يتسنى لها المنافسة في الأسواق الدولية الاحتكارية.

ثانياً: في ظل العولمة، على الدولة أن تزيد لا أن تقلص من حضورها، فلديها مهمات كثيرة أهمها على الإطلاق؛ الدفاع عن مصالح المتضررين من تبعات الانفتاح المفرط، وتعزيز القدرة على المنافسة وتنظيم العلاقات الاقتصادية مع الخارج في مناخات تقاسم النفوذ الضارية. هذا يمنحنا فرصة إيجاد دولة ذات وظائف مرنة، لا تنتمي على نحو جازم إلى هذه المدرسة أو تلك، لكنها تقع بين نموذجين من الدول من بين أربعة نماذج يعددها "بيار كالام" في كتابه "الدولة في القلب" –حسب ما جاء في مقابلة له مع مجلة "بدائل"– : الدولة المتعهدة التي تنظم "مسارات الإرادة الجماعيّة حيال التحديات التاريخية"، والدولة الإدارية التي يقتصر دورها على إنشاء قواعد اللعبة في الحياة الاقتصاديّة، وتوفير خدمات عامة أساسيّة، مع استبعاد النموذجين الآخرَين: دولة الريع ودولة النهب.

ثالثاً: التعاون الدولي لا يمكن أن يكون على حساب التعاون الإقليمي، الأمر الذي يمكن "تعلمه" من الدول المتقدمة نفسها؛ اتحاد دول أميركا الشمالية (النافتا)، الاتحاد الأوروبي، منظمة دول التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا (أبيك) ....؛ وتظهر تجارب التعاون الإقليمي الناجح، أن التبادل الاقتصادي لا يكون فقط بين الدول ذات البنى الإنتاجية المختلفة كما يزعم، بل يمكن أن يقوم بين الاقتصادات المتماثلة.

يمكن الاستفادة من التحذيرات التي يطلقها تقرير "التجارة والتنمية" للفت مديري السياسات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان، إلى إمكانية النظر إلى التغيير المنشود من منظار واقعي يقع خارج الاستقطاب الإيديولوجي، ما يسمح بولادة رؤية لبنانية تأخذ بحسبانها تنوع المقاربات الدولية. إن أي تغيير يراعي الأسس المنوّه بها يجب أن يلحظ التالي:

– إعادة الاعتبار للقطاعات المنتجة لتعزيز موقع لبنان في المبادلات الدولية، وردم فجوة الحساب الجاري التي وضعت لبنان في المرتبة الرابعة الأعلى عجزاً بين دول الأسواق الناشئة.

– التأكيد على أهمية تعزيز دور الدولة بدلاً من الانتقاص منه، خصوصاً حيال العجزين التوأمين اللذين يعاني منهما القطاع الخارجي والمالية العامة، واعتبار مبدأ الحرية الاقتصادية مفهوماً مرناً ومتحولاً وليس عقيدة جامدة.

– إخضاع الاتفاقات الدولية لدرجات أعلى من "التحوّط" والنقاش، لحماية الركائز التي لا زالت تحول دون الانهيار الشامل.

لا بد للمراجعة المتوخاة، من أن تكون جزءاً من مراجعة أوسع تأخذ بعين الاعتبار تحديات التنمية والاستقرار والتبادل المتكافئ مع الخارج، على اعتبار أنّ اقتصاداً منتجاً ومنافساً وذي مكانة مقبولة في ميدان التجارة الدولي هو أقدر على التعامل مع المخاطر والأزمات المرتقبة والمتربصة.